

Distr.: General
15 August 2008
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي السابع عشر للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - بقرار مجلس الأمن ١٧٧٧ (٢٠٠٧)، مدد المجلس ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وطلب إلى تقديم تقرير عن إنجاز النقاط المرجعية الأساسية الواردة في تقرير المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/479) وأن أوصي مجلس الأمن في ضوء مدى التقدم المحرز، وفي موعد لا يتجاوز ١٥ آب/أغسطس ٢٠٠٨، بإجراء أي تخفيضات إضافية في العنصر العسكري للبعثة، وأن يؤكد، حسب الاقتضاء، توصياتي بخفض عنصر الشرطة، شريطة إحراز تقدم كافٍ في تدريب أفراد الشرطة. ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التطورات الرئيسية التي استجذت في ليبيريا منذ تقرير المؤرخ ١٩ آذار/مارس ٢٠٠٨ (S/2008/183) ويعرض توصيات بإجراء تعديلات على المرحلة الثانية من خطة سحب البعثة.

٢ - وقد أتيحت لي فرصة زيارة ليبيريا يومي ٢١ و ٢٢ نيسان/أبريل لأطلع مباشرة على مدى التقدم المحرز والتحديات الماثلة التي تعترض جهود توطيد السلام والإنعاش الاقتصادي في البلد. وسمحت لي الزيارة بالاجتماع بالحكومة بكامل أعضائها ومجلسي الهيئة التشريعية، فضلا عن أفراد الأمم المتحدة في ليبيريا.

ثانيا - التطورات الرئيسية

٣ - تم إحراز تقدم كبير في العديد من المجالات المهمة في البلد، على نحو ما يرد بالتفصيل في الفرع ثانيا من (ألف) إلى (دال) والفرع ثالثا من هذا التقرير. وساد الاستقرار عموما الحالة السياسية، فيما استمرت المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية في التحسن. وعلى



الصعيد الاقتصادي، انخفض إلى حد كبير حجم الدين الخارجي، حتى بلغت ليبريا النقطة الحدية للقرار. بموجب المبادرة المحسنة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كما أنجزت الحكومة استراتيجيتها الوطنية الأولى للحد من الفقر في أعقاب مشاورات واسعة النطاق شملت كافة أقاليم البلد ومقاطعاته. وارتفع معدل النمو الاقتصادي السنوي في البلد ليلبلغ ٩,٤ في المائة، وهو ما يُعزى جزئياً إلى زيادة قوة نشاط القطاع الخاص المحلي وإلى توقيع اتفاقات رئيسية بمنح امتيازات.

٤ - بيد أن الحالة العامة تظل هشة على نحو ما يظهره تحليل لعوامل الخطر المحتمل في البلد وقدرة المؤسسات الوطنية على مواجهة واحتواء الانعكاسات التي يمكن أن تفضي إليها تلك التهديدات. ويستند هذا التحليل إلى استنتاجات التقييم الأمني المشترك الذي شاركت في إجرائه حكومة ليبريا والأمم المتحدة في أيار/مايو. وقد رسمت استنتاجات التقييم، التي يرد عرضها على نحو أكثر تفصيلاً في الفرع سادس من هذا التقرير، صورة واضحة أيضاً عن التحديات المتداخلة التي يواجهها البلد، بما فيها الأمن وسيادة القانون وأسلوب الحكم والتنمية الاقتصادية والبطالة بين صفوف الشباب، ومنهم فئات المحاربين السابقين الذين يشكلون تهديداً خطيراً لما تبذله الحكومة من جهود لتحقيق استقرار مستدام. وإضافة إلى ذلك، فرغم ما تحرزه لجنة تقصي الحقائق والمصالحة من تقدم، فإن ليبريا لا تزال تعصف بها التوترات العرقية التي تغلغت في العديد من شرائح المجتمع.

٥ - وما فتئت التطورات في البلد تتأثر أيضاً بالاتجاهات الاقتصادية العالمية الأوسع نطاقاً. وقد ساهمت زيادة قيمة الموارد الطبيعية في تحسين إيرادات الحكومة، وعززت اهتمام المستثمرين الأجانب باتفاقات الامتيازات. لكنها خلقت في الوقت نفسه حافزاً أكبر يدفع إلى الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ومنها بالذات المعادن والمطاط. ويمكن أيضاً أن تترتب على ما طرأ مؤخراً من ارتفاع في أسعار الوقود والأغذية انعكاسات أمنية خطيرة، إذا لم تتم معالجته بالطريقة المناسبة، وإن كان من الجدير بالملاحظة أن غلاء أسعار الأغذية لم يتسبب حتى الآن في مظاهرات عامة على نحو ما حدث في بلدان أخرى في المنطقة الإقليمية. ولا تزال التطورات السياسية في كل من غينيا وكوت ديفوار محط متابعة عن كثب في ليبريا، نظراً لما قد يترتب على تدهور محتمل للحالة في هذين البلدين من آثار سلبية على حدود ليبريا. ومنذ تقرير الأحيار، جرى تنظيم عودة طوعية واسعة النطاق للاجئين الليبريين، وبخاصة من غانا، وهو ما يستلزم رصدًا عن قرب لأن حجم العودة ووتيرتها قد ينطويان على مخاطر تهدد بوقوع قلاقل محلية.

ألف - الحالة السياسية

٦ - ظلت العلاقة بين الجهازين التشريعي والتنفيذي للحكم في تحسن خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مما أتاح إقرار مشاريع قوانين مهمة والتصديق على اتفاقات امتيازات كبرى في القطاع الاقتصادي. بيد أن مشاريع قوانين رئيسية أخرى منها قانون اللجنة الليبيرية لمكافحة الفساد وقانون مدونة قواعد السلوك وقانون الدفاع لا تزال عالقة. وتترتب على تأخير إقرار بعض مشاريع القوانين انعكاسات على بعض النقاط المرجعية للبعثة في المجال الأمني. ومما يبعث على التشجيع تحسّن العلاقة والحوار بين أفرع الحكم، لا سيما في ظل حالة يفتقر فيها حزب الرئيسة إلى أغلبية المقاعد في البرلمان لأول مرة في تاريخ ليبريا.

٧ - كما واصلت الحكومة تنفيذ برنامجها للإصلاح السياسي والدستوري، فضلا عن السهر على المصالحة الوطنية. وفي هذا الشأن، كلّفت الحكومة لجنة الحوكمة بتقديم توصيات إلى الهيئة التشريعية في أعقاب مشاورات واسعة النطاق. وأعدّت اللجنة خارطة طريق للعملية، لكن تعيين فرقة العمل المعنية بمراجعة الدستور ما زال عرضة للتأخير. وأجرت لجنة الحوكمة أيضا مشاورات على صعيد وطني بشأن إنشاء لجنة الأراضي لتتولى معالجة كافة المسائل المتعلقة بالأراضي، وتم عرض مشروع قانون على الهيئة التشريعية. وهذه مبادرة محمودة، بالنظر إلى تواتر المنازعات على الأراضي مما أودى، في الأشهر الأخيرة، بحياة أشخاص عديدين وتسبب في تدمير الممتلكات. وفي الوقت نفسه، يتواصل تنفيذ الأنشطة الممولة من المنحة البالغة ١٥ مليون دولار التي تلقتها ليبريا من صندوق بناء السلام من أجل تعزيز المصالحة الوطنية وإدارة النزاع، وقد أجازت اللجنة التوجيهية المشتركة سبعة مشاريع مقترحة.

٨ - واستمرت اللجنة الوطنية للانتخابات، بالتعاون مع الأحزاب السياسية والبعثة، في عقد مشاورات لتعزيز نظام الأحزاب، من أجل تحويل الأحزاب السياسية إلى هياكل فعالة وقادرة على تعزيز المصالحة الوطنية. بيد أن التقدم البطيء في عملية الإصلاح الدستوري يشكل عقبة أمام البرنامج الوطني للتغيير السياسي والهيكلية، بما في ذلك الدور المقرر أن يضطلع به نظام أحزاب معزز.

٩ - وفي تلك الأثناء، جرى الإعلان، في حزيران/يونيه، عن الأرقام المؤقتة للتعداد الوطني للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٨. وحسب الأرقام، بلغ تعداد سكان ليبريا ٤٨٩.٠٧٢ ٣ نسمة، مقارنة بالرقم الوارد في تعداد عام ١٩٨٤ وهو ٦٢٨ ١٠١ ٢ نسمة، أي ما يمثل نموا سكانيًا سنويًا بمعدل ٢,١ في المائة. وقد استهلّت الهيئة التشريعية واللجنة الوطنية للانتخابات مشاورتهما لإعادة تحديد الدوائر الانتخابية على أساس الأرقام التي أظهرها التعداد الجديد.

باء - الحالة الأمنية

١٠ - ظلت الحالة الأمنية العامة في ليبيريا مستقرة عموماً، وإن بقيت هشة. والدولة الليبيرية تعيش حالة من السلم في داخلها ومع جيرانها، كما أن البلاد تنعم بعامها الخامس من السلام والاستقرار، وذلك أمر غير مسبوق منذ اندلاع النزاع في عام ١٩٨٩. بيد أن تفشي حوادث خرق القانون والنظام، بما فيها عدالة الغوغاء والعنف العشوائي، التي أصبحت شاغلاً أمنياً وطنياً كبيراً، يؤكد مدى هزال الحالة الأمنية في البلاد. وقد وقعت سلسلة هجمات اقتحم فيها الغوغاء مراكز للشرطة ومحاكم من أجل تحرير متهمين أو للاقتصاص الفوري، وإضافة إلى حادث إحراق مستشفى احتجاجاً على عدم وجود أفراد طبيين لحالات الطوارئ. واستهدف الغوغاء أيضاً أفراد البعثة ومنشآتها، كما استلزم الأمر نشر القوات وأفراد ضباط من وحدات الشرطة المشكّلة في كافة منشآت الأمم المتحدة في منروفيا في آذار/مارس لمنع إلحاق مزيد من الأضرار بممتلكات الأمم المتحدة على يد الأفراد المتعاقدين سابقاً مع البعثة، الذين كانوا يحتجون على إنهاء عملهم مع البعثة.

١١ - وتشمل التهديدات الأخرى لاستدامة السلام والاستقرار في ليبيريا الاضطرابات العنيفة التي وقعت في العديد من مزارع المطاط في عموم البلاد، ومظاهرات أفراد قوات الأمن السابقين، والاحتجاجات الطلابية والأنشطة الإجرامية العنيفة، لا سيما السطو المسلح والاعتصاب. وباستطاعة العدد المرتفع من الشباب العاطلين عن العمل أن يُقوّض أركان السلام والأمن. وإضافة إلى ذلك، لا يزال تكرار حالات التوتر العرقي والمنازعات على الأراضي فيما بين الجماعات المحلية ثم بين الجماعات المحلية والمؤسسات التجارية مثيراً للقلق. وفي تصعيد مزعج لمنازعات الأراضي، اغتيل ١٤ عامل مزرعة في كاكاتا، بقضاء مرغبي، فيما لا يزال ٥ آخرون مفقودين إثر نزاع على الأراضي تورط فيه عضو بمجلس الشيوخ ومنافس سياسي، مما يؤكد إمكانية أن يتطور نزاع محلي إلى أزمة وطنية.

١٢ - وفي ٢٣ تموز/يوليه، وقعت الرئيسة، إلن جونسون سيرلاف، قراراً بقانون يقضي بتعديل قانون العقوبات لعام ١٩٧٦، لجعل من جرائم السطو المسلح والإرهاب والاختطاف جرائم يعاقب عليها بالإعدام ويستحق مرتكبوها الشنق، إذا ترتبت على ارتكاب الجرم حالة وفاة. وأعلنت الرئيسة في بيان إلى الصحافة أنه رغم علمها بأن ليبيريا دولة موقعة على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يسعى إلى إلغاء عقوبة الإعدام، فإنها قد وقعت على القانون استجابة من جانبها لنداء غالبية الشعب بالتصدي بقوة لمعدل الجريمة المتصاعد. ووعدت الرئيسة بمراجعة القانون بمجرد تحقيق خفض كبير في معدل السطو المسلح.

١٣ - وما فتئت أنشطة المحاربين السابقين تشكل مصدرا كامنا لعدم الاستقرار بسبب استغلالهم غير المشروع للموارد في الجيوب الاقتصادية ومناطق التعدين الوعرة، بوجه خاص. وتم التشديد على ذلك في استنتاجات التقييم الأمني المشترك المشار إليها في الفرع سادسا، التي أكدت استمرار أنشطة التعدين غير المشروعة على يد أعداد كبيرة من المحاربين السابقين في طول البلد وعرضها. وللتصدي لهذا التحدي، واصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الوطنية المعنية بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل، بالتعاون مع البعثة، تنفيذ برنامج لإعادة الإدماج والتأهيل مدته عام واحد لصالح آخر مجموعة من المحاربين السابقين قوامها زهاء ٢٥١ ٧ فردا لم يستفيدوا من قبل من أي برنامج لإعادة الإدماج والتأهيل. ورغم هذا البرنامج إلا أن إعادة إدماج المحاربين السابقين وتأهيلهم بالكامل كمواطنين منتجين ما زالت تحديا رئيسيا.

١٤ - ومن المسائل الأخرى التي تثير القلق الاتجار بالمخدرات والأسلحة الخفيفة في المنطقة دون الإقليمية بكل ما ينطوي عليه من نذر بالنسبة لليبيريا. وفي أيار/مايو، بدأ العنصر العسكري وعنصر الشرطة التابعان للبعثة، وكذلك الشرطة الوطنية الليبيرية ووكالة إنفاذ قوانين مراقبة المخدرات ووكالات أمنية وطنية أخرى، عملية مشتركة ترمي إلى مكافحة زراعة الماريوانا والاتجار بها في ليبيريا. ويشكل الاتجار بهذا المخدر تهديدا للأمن الداخلي، حيث يستهلك جزء منه من قبل أفراد يشرعون بعد ذلك في ارتكاب جرائم، لا سيما السطو المسلح، بينما يسود الاعتقاد بأنه يجري تهريب ما تبقى منه عبر الحدود المليئة بالثغرات إلى بلدان الجوار.

جيم - الحالة الاقتصادية

١٥ - تشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي لليبيريا قد زاد بنسبة ٩,٤ في المائة في عام ٢٠٠٧ ليبلغ ٤٧٣,٩ مليون دولار بحلول نهاية العام، مسجلا نصيبا للفرد من الدخل قدره ١٩٥ دولارا. وقد تحقق النمو الاقتصادي، بدرجة كبيرة، بفضل ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية وتوسع قطاع الخدمات. وفي الوقت نفسه، تمكنت ليبيريا من المحافظة على معدل تضخم متوسط، تيسر جزئيا بفضل الرقابة الصارمة على النقد. وتمثل الميزانية السنوية المعتمدة للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ البالغة ٢٩٨ مليون دولار، زيادة بأكثر من نسبة ٤٠ في المائة مقارنة بالميزانية السابقة. وقد تعززت جهود الحكومة بفضل ما أحرز من تقدم في تنفيذ برنامج المساعدة في مجال الحوكمة والإدارة الاقتصادية.

١٦ - ورغم التقدم الاقتصادي العام الذي يستحق الثناء، تشير التقديرات إلى أن ما يزيد على ٦٠ في المائة من السكان لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر على المستوى الوطني، لا سيما في المناطق الريفية، فيما لا تزال المؤشرات الاجتماعية الرئيسية من بين المؤشرات الأدنى في العالم. وسيكون من المهم العمل على تحسين هذه الأرقام، لا من أجل تخفيف ما تقاسيه أفقر فئات المجتمع فحسب، بل أيضا من أجل مجابهة خطر كامن يهدد عملية بناء السلام الهشة. ومن العناصر الرئيسية في هذا المجال ما يتمثل في زيادة الإنتاج الزراعي، حيث بإمكان ذلك أن يخلق فرص عمل ومصادر دخل لشريحة واسعة من سكان ليبيريا. ويتيح غلاء أسعار الأغذية على الصعيد العالمي حافزا قويا في هذا الصدد. ومن اللازم أيضا تهئية بيئة مواتية للقطاع الخاص، بما في ذلك وضع الأطر القانونية الضرورية وتنفيذ تدابير حازمة لمكافحة الفساد.

١٧ - والإطار السياسي العام لتعزيز النمو المطرد والتنمية في ليبيريا مُبَيَّن في الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر للفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ التي اكتملت في آذار/مارس. وخلال انعقاد منتدى الحد من الفقر في ليبيريا الذي استضافته ألمانيا، في برلين، يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه، تلقت الحكومة تأييدا قويا من الشركاء الدوليين للاستراتيجية. وتشدد الاستراتيجية على أن الاستقرار والنمو والتنمية في المستقبل أمور تتوقف على مدى التقدم المحرز على صعيد كافة الركائز الرئيسية الأربع ذات الأولوية، وهي توطيد السلام والأمن؛ وإنعاش الاقتصاد؛ وتعزيز الحوكمة وسيادة القانون؛ وإعادة تأهيل الهياكل الأساسية وتقديم الخدمات الأساسية. ويقدر إجمالي تكاليف تنفيذ الاستراتيجية بحوالي ١,٦ بليون دولار على مدى فترة استراتيجية الحد من الفقر، حيث يتوقع أن تقدم منه الحكومة ما يقارب ٥٠٠ مليون دولار بالاعتماد على إيراداتها المحلية. وتم التسليم، أثناء المنتدى، بأنه لا تزال هناك ثغرات واسعة في التمويل، بما في ذلك تمويل أنشطة أساسية تتعلق بتطوير مؤسسات الأمن الوطني وسيادة القانون، وبأنه من اللازم للشركاء الدوليين التقيد على نحو أفضل بأولويات الاستراتيجية. ولوحظ كذلك أنه رغم إحراز التقدم، فلا تزال ثمة تحديات محلية وإقليمية كبيرة تنطوي على مخاطر تهدد بتقويض ما لم تنله ليبيريا من سلام واستقرار إلا بشق الأنفس.

١٨ - وخلال الأشهر الستة الماضية، أحرزت الحكومة تقدما في ما تبذله من جهود لاستعادة السيطرة على الموارد الطبيعية للبلاد وإدارتها بكفاءة، وأنجز عدد من اتفاقات الامتيازات المهمة. بيد أن ارتفاع أسعار الموارد الطبيعية كان دافعا أدى لزيادة الأنشطة غير المشروعة. وفي قطاع الماس، ورغم ما لوحظ من تأخير، فقد بذلت الحكومة جهودا لتوسيع دائرة وجودها في مناطق التعدين وتحسين تكامل سلسلة نظام مسؤولية القوامة، امتثالا

لمتطلبات نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ولا يزال التنظيم العام المقرر للقطاع معلقا، بما في ذلك تعزيز قدرة وزارة الأراضي والمناجم والطاقة على إنفاذ قوانين التعدين، وما برح من اللازم أيضا إنشاء عدد من المكاتب الحكومية المعنية بالماس. وفي غياب نظام حقيقي لتسجيل مساحات التعدين، يزداد الاحتمال بوقوع نزاع بين حرفيي التعدين المحليين وبين الجهات الحائزة على امتيازات تعدين.

١٩ - وحظيت الأنشطة المتعلقة بالتعدين التقليدي للذهب باهتمام أقل، مقارنة بقطاع الماس. وتتوزع مناطق تعدين الذهب على كافة أنحاء ليبيريا، ويقع العديد من مشاغل التعدين في المناطق النائية والوعرة. وفي ظل غياب بدائل أخرى للعمل، تستقطب مشاغل التعدين الشبان، وغالبا ما يكونون من بين المحاربين السابقين، الذين يحافظون أحيانا على انتمائهم إلى هياكلهم القيادية السابقة. ولا تتوفر سوى بيانات محدودة عن العدد الإجمالي للأفراد العاملين أو عدد مشاغل التعدين، لكنها أعداد متزايدة حسبما تفيد به التقارير. وتشير التقديرات إلى أن معظم الذهب الذي يجري استخراج في ليبيريا لا يخضع حاليا للتنظيم ولا يفرض عليه دفع إتاوات للحكومة. وتم إبراز المسائل المتعلقة بقطاع تعدين الذهب بصفتها شاغلا رئيسيا في التقييم الأمني المشترك في أيار/مايو.

٢٠ - وقد منحت هيئة تنمية الحراجة، طبقا لأحكام قانون الحراجة الجديد لعام ٢٠٠٦ وقانون لجنة المشتريات العامة، ستة عقود لبيع الأخشاب لصالح ثلاثة متعاقدين حائزين على امتياز لمشاريع صغرى لقطع الأشجار لأغراض تجارية في مساحة إجمالية قدرها ٣٠.٠٠٠ هكتار. ويجري حاليا تقييم ثلاثة عشر عرضا قدمتها شركات محلية وأجنبية في عطاءات لمشاريع كبرى لقطع الأشجار. ولا يزال ثمة عدد من التحديات ماثلا فيما يتصل بتعيين مناطق الحراجة وإصدار قانون الحراجة المجتمعية، مما قد يؤدي إلى تأخير البدء في قطع الأشجار للأغراض التجارية.

٢١ - ولا تزال الجهود مستمرة من أجل توحيد معايير قطاع المطاط في ليبيريا وتعزيزه. بيد أن الزيادة الأخيرة في الأسعار العالمية للمطاط (أكثر من ٣٠ في المائة في عام ٢٠٠٨) زادت من تكرار حالات سرقة المطاط، مما استدعى أحيانا ردود فعل قاسية من جانب الوحدات الأمنية بالمزارع ضد جامعي المطاط غير الشرعيين. وتسبب ذلك في كثير من الحالات في اندلاع أعمال عنف في المجتمعات المحلية المجاورة. وبالنظر إلى إمكانية أن يصبح المطاط عنصرا محوريا في انتعاش البلاد، بدأت فرقة العمل المعنية بمزارع المطاط، المشتركة بين الحكومة والأمم المتحدة في تهيئة إصلاحات لزيادة تنظيم سوق المطاط، وهو ما من شأنه أن يزيد الإيرادات المحلية عن طريق الحد من البيع غير المشروع للمطاط، وبما يساعد أيضا صغار

الحائزين على امتيازات على تعظيم إيراداتهم. وفي هذه الأثناء، تأخرت خطة نقل إدارة مزرعة سينوي للمطاط إلى فريق إداري مؤقت بسبب الحاجة إلى توضيح عدد من الجوانب القانونية والمالية الوثيقة الصلة بالمزرعة.

٢٢ - ورغم ما سجلته السنوات الأخيرة من نمو اقتصادي، فلا يزال توليد فرص العمالة يشكل تحدياً رئيسياً في ليبيريا. وأتاحت مبادرة مشتركة بين الحكومة والبنك الدولي والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، واستهدفت إعادة تأهيل الطرق الرئيسية والثانوية، فرص عمالة قصيرة الأجل لما يزيد على ٦٠ ٠٠٠ من أبناء ليبيريا على مدى السنتين الماضيتين. واستفادت من هذه المبادرات المجتمعات المحلية على طول طرق النقل الرئيسية، إضافة إلى المحاربين السابقين والعائدين، مما عزز الانتعاش الاقتصادي وساعد على تحسين الأمن والاستقرار على الصعيد المحلي. بيد أن هذه التدابير طارئة بطبيعتها، ومن أجل زيادة توطيد السلم في ليبيريا، سيكون من الضروري خلق فرص عمالة أكثر استدامة في المستقبل، وبخاصة لصالح شباب البلد. والأمل معقود على أن تساهم في تحقيق هذا الهدف على مر الزمن، منح الامتياز الجديدة وزيادة الاستثمار الخارجي.

٢٣ - وقد تجلت الزيادة العالمية الأخيرة في أسعار السلع الأساسية كتحد جديد آخر أمام ليبيريا. واستجابت الحكومة على جناح السرعة باعتماد إطار استراتيجي ثلاثي المسارات يركز على تخفيف آثار زيادات الأسعار المحلية؛ وتقديم الدعم للأسر المعيشية الأكثر ضعفاً؛ وتعزيز الإنتاج الغذائي المحلي. ويدعم الإطار برنامج ابتكاري مشترك يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية في ليبيريا بتمويل يقارب ١٤٠ مليون دولار، يجمع ما بين جهود الحكومة والأمم المتحدة والبنك الدولي. واستجابت الحكومة كذلك عن طريق وقف الرسوم الجمركية على واردات الأرز ومعدات الزراعة وموادها ولوازمها. وعلى الصعيد دون الإقليمي، اتفقت حكومات اتحاد نهر مانو على استراتيجية إقليمية موحدة للتخفيف من الآثار المترتبة على غلاء أسعار السلع الأساسية.

دال - الحالة الإنسانية

٢٤ - رغم أن الحالة الإنسانية في ليبيريا قد تحسنت بشكل كبير، فإن البلاد لا تزال تواجه تحديات، ولا يزال برنامجها الإنساني ناقص التمويل، وخاصة ما يتعلق منه بقطاعات الصحة والتعليم والأمن الغذائي والمياه والمرافق الصحية. ثم جاءت الأزمة الغذائية العالمية لتزيد الحالة الإنسانية تفاقمًا ولتدفع بمزيد من الأهالي إلى ما دون خط الفقر. وفي غضون ذلك، أنجزت وكالات الأمم المتحدة ومجموعة الشركاء، بتمويل من صندوق الأمم المتحدة المركزي للإغاثة في حالات الطوارئ، تقديم المساعدة إلى ما يزيد على مليون شخص يعانون أوضاعاً

هشة في شتى أنحاء ليبيريا. وتضمنت الخدمات المقدمة حملات تلقيح شاملة وتوفير المياه الصالحة للشرب وتحسين النظافة الصحية وإتاحة المرافق الصحية.

٢٥ - وفي ١٦ نيسان/أبريل، بدأت عملية جديدة لإعادة اللاجئين الليبيريين إلى الوطن. وتصدرت الحكومة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبعثة، تقديم المساعدة لما مجموعه، حتى ٢٥ تموز/يوليه، ٢٩١ ٤ لاجئا ليبيريا من أجل العودة إلى ليبيريا، وكان معظمهم عائدا من غانا، وهو ما يرفع العدد الكلي لمن أعيدوا إلى الوطن منذ بدء عمليات الإعادة الرسمية في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، إلى ١١٦ ٦٨٤ شخصا. وتُقدّر المفوضية أن ٧٢ ٠٠٠ لاجئ ليبيري لا يزالون يقيمون بمختلف بلدان المنطقة دون الإقليمية وفي بلدان أخرى. وتعكف الحكومة والأمم المتحدة على استكشاف السبل لمساعدة العائدين على إعادة التوطن في مجتمعاتهم المحلية السابقة وإعادة الاندماج فيها. وتشمل تلك الطرق تقديم الدعم لزراعة المحاصيل الغذائية، والتدريب على الأنشطة المدرة للدخل وإتاحة الدعم التعليمي. وتعمل الحكومة أيضا على معالجة المسائل المتعلقة بفرص الحصول على الأراضي والممتلكات.

هاء - البعد الإقليمي

٢٦ - رغم أن الحالة الأمنية على طول الحدود مع سيراليون وكوت ديفوار وغينيا لا تزال مستقرة، فإن استمرار حالة عدم اليقين في كوت ديفوار وغينيا تنطوي على تهديد محتمل للاستقرار في ليبيريا. ويجري في ليبيريا رصد عن كثب للوتيرة البطيئة التي تنفذ بها عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن المصاعب المحتملة أن تصادفها الانتخابات المقررة في تشرين الثاني/نوفمبر في كوت ديفوار. وعلى نفس المنوال، فإن حالة عدم اليقين التي تشهدها العملية السياسية في غينيا تشكل قلقا بالغاً لليبيريا. فأَي تدهور خطير في الحالة قد يكون له تأثيره المباشر والفوري في المقاطعات الليبيرية الحدودية التي تسكنها مجموعات عرقية تعيش على جانبي الحدود الدولية. وفي غضون ذلك، تواصل البعثة تنفيذ عمليات مع قوات الأمن من سيراليون وغينيا، ومع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، لردع حركة نقل الأسلحة عبر الحدود وسواها من الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود.

ثالثاً - الإنجازات التي تحققت والتحديات التي ووجهت في سياق تنفيذ ولاية البعثة

ألف - إصلاح قطاع الأمن

إستراتيجية وهيكل الأمن على الصعيد الوطني

٢٧ - أحرز المزيد من التقدم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فيما يتصل بإصلاح قطاع الأمن، وقد اعتمدت رئيسة الجمهورية استراتيجية الأمن الوطنية التي تتضمن هيكل الأمن في البلد مشفوعة بإطار تنظيمي. ووضعت مصفوفة للتنفيذ تتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر والنقاط المرجعية الأساسية لتوطيد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وتصفيته وانسحابها. بيد أن التحديات لا تزال باقية، وليس أمثلها ضمان الملكية المحلية الفعالة والقدرة على مواصلة تطوير قطاع الأمن، فضلاً عن تنسيقه الاستراتيجي.

القوات المسلحة في ليبيريا

٢٨ - ما برحت الولايات المتحدة الأمريكية تقود الدعم الدولي لتدريب وتجنيد القوات المسلحة الليبيرية الجديدة وقوامها ٢ ٠٠٠ فرد. وحتى الوقت الحاضر، أكمل ٦٣١ ١ من الأفراد المجندين تدريبهم الأساسي. وقد بدأ التدريب الأساسي للدفعة الأخيرة من المجندين وتعدادها ٥٠٠ وتدريب ٢٩ من المرشحين لرتبة ضابط. ومع الترحيب بهذه التطورات، ثمة أمل في استدامة خطى التقدم في هذا المجال حيث أن تطوير القوات المسلحة يُعد إحدى النقاط المرجعية الأساسية للبعثة. وأي مزيد من التأخير يجعل من المستحيل تدريب الجيش الجديد على النحو الأوفى قبل أواخر عام ٢٠٠٩ لتمكينه من بدء التمارين والتدريب بالاشتراك مع جنود بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وتتطلب القدرة التشغيلية الفعالة للقوات المسلحة الليبيرية، حتى في ظل التوجيه المعزز من قبل أفراد البعثة، بذل جهد متواصل لفترة من الزمن. وبالرغم من ترشيح ٤٥ من المجندين إلى رتبة الضباط حتى الآن، تقتضي الضرورة إتاحة بعض الوقت كي يتسنى لهم أن يضطلعوا بفعالية القيادة في إطار هيكل التسلسل القيادي المتوقع في أي جيش.

الشرطة الوطنية الليبيرية

٢٩ - أحرزت حكومة ليبيريا بدعم من البعثة تقدماً ملموساً في إصلاح الشرطة الوطنية الليبيرية وإعادة هيكلتها، بما في ذلك التدريب والتزويد بالمعدات والبنى الأساسية والانتشار في المقاطعات. وهيأت البعثة التدريب الأساسي لصالح ٦٦١ ٣ من الضباط بمن فيهم

٣٤٤ امرأة، وتلقى ١٠٠٠ ضابط تدريبات متخصصة. بيد أنه لا تزال توجد تحديات كبيرة أمام تطوير الشرطة. ووفقا للنتائج التي توصل إليها التقييم المشترك لحالة الأمن، والمشار إليه في الفرع سادسا، فمن شأن الضعف الشديد للقدرة التشغيلية لهياكل قطاع الأمن المحلية ومؤسسات سيادة القانون، وخاصة فيما يتعلق بالشرطة، أن تجعل من الصعب احتواء الأخطار التي تهدد السلام، بما في ذلك عنف الغوغاء.

٣٠ - وما زالت الشرطة الوطنية الليبرية تكافح من أجل الوصول إلى مستوى من الفعالية التشغيلية المستدامة يمكنها، بصورة مستقلة، من تقديم خدمات تجمع بين الجودة والكفاءة، على نحو ما يستحقه ويطالب به الليبريون من شرطتهم. وبالرغم من وجود المزيد من أفراد الشرطة الوطنية الليبرية في دواخل البلد، إلا أن إمكانية وصولهم إلى الأماكن النائية محدودة وقدراتهم ضعيفة نظرا لغياب وسائل الدعم اللوجستي الأساسي، بما في ذلك المركبات ومعدات الاتصال والبرزين اللازم للعمليات اليومية والروتينية. وبفضل الدعم الذي تقدمه البعثة والشركاء الدوليون الآخرون تتصدى الحكومة لبعض تحديات البنية التحتية، بما في ذلك تشييد و/أو تجديد عدة مراكز وثكنات للشرطة وشراء المركبات وغيرها من المعدات اللوجستية. ولا بد أيضا من معالجة العقبات الأخرى من حيث عوامل الكفاءة لدى فرادى الضباط، ولا سيما في مجالات القيادة والتخصص واعتمادات الميزانية المحدودة. والحاصل عمليا أن مستشاري الشرطة التابعين للأمم المتحدة ووحدات الشرطة المشكلة مطالبون يوميا بتدعيم الشرطة الوطنية الليبرية فيما يتصل بالاضطلاع بعمليات أساسية لحفظ القانون والنظام ولاستدامة الظروف الناشئة للسلام والاستقرار في ليبريا.

٣١ - وما زال تدريب الدفعتين الأولى والثانية المؤلفتين من ٧٦ و ٦٧ من الضباط، على التوالي، لوحدة الاستجابة للطوارئ مستمرا، ولكن بخطة بطيئة، بسبب ثغرات التمويل وحالات تأخر وصول المعدات، بما في ذلك الأسلحة، والأعتدة والأزياء الرسمية. كما يمثل تجنيد الضباط والاحتفاظ بهم في الوحدة تحديا بسبب عدم التيقن إزاء الحوافز المكفولة لأفراد الوحدة. ومن الصعوبة بصفة خاصة تجنيد النساء حيث لا توجد سوى امرأة واحدة ضمن الضباط الذين يتدربون في الوقت الحاضر، رغم أن ١٦ امرأة تقدمن بطلبات ليصبحن مرشحات للدفعة الثالثة. وحتى الآن ما زال التمويل اللازم لتدريب أفراد وحدة الاستجابة للطوارئ وشراء معداتها يعتمد تماما على دعم المانحين حتى أصبح واضحا الآن أنه لن يتسنى إعداد أول ٢٠٠ من ضباط الوحدة من واقع قوامها المزمع ٥٠٠ ضابط ليبلغوا مرحلة تشغيلية تامة بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩ حسبما ورد في الرقم المرجعي للبعثة. ولذلك تدعو الحاجة إلى تمويل إضافي سواء من المصادر الخارجية أو من ميزانية الحكومة للتعجيل بتطوير وحدة الاستجابة.

٣٢ - كما أدت مشاكل الانضباط وسوء السلوك على مستوى قوة الشرطة الوطنية إلى إثارة شواغل بشأن انخفاض الروح المعنوية وأظهرت أوجه الضعف المنتظم في القيادة والسيطرة. وفي إطار الجهود المبذولة لمعالجة بعض المشاكل، تضطلع الآن الشرطة الوطنية الليبيرية، بدعم من شرطة الأمم المتحدة، بتطوير القدرة على إجراء التحقيقات الفعالة في الشكاوى المقدمة بشأن سوء السلوك وذلك بإنشاء شعبة معنية بالمعايير المهنية. كما تعمل الشرطة الوطنية الليبيرية وشرطة الأمم المتحدة على معالجة المسائل المتصلة بالأداء بما في ذلك التغيب عن العمل وذلك بالتحقق من بيانات جميع الضباط المسجلين في جداول المرتبات في سائر أنحاء البلد والتصديق عليها. وحتى الآن تم التحقق من الوظائف والرتب والوضع الوظيفي لـ ٣١٠٥ من الضباط المسجلين في جداول المرتبات.

٣٣ - وبغية التصدي للتحديات التي تم تعريفها بطريقة مركزة ومتسقة، نظمت شرطة الأمم المتحدة بالتعاون مع الشرطة الوطنية الليبيرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقة عمل عقدت في أكرا، واستهدفت وضع خطة استراتيجية طويلة الأجل من أجل التطوير المؤسسي للقوة. وساعدت حلقة العمل هذه الشرطة الوطنية الليبيرية على مناقشة ووضع توصيات لمعالجة المسائل المتصلة بالمعايير المهنية، والحاجة إلى إنشاء مجلس للشرطة، ووضع نظم لوجستية ونظم للصيانة، وتنمية الموارد البشرية والإدارة الفعالة. وأكدت حلقة العمل أيضا الحاجة إلى زيادة دعم المانحين وتحسين المخصصات ذات الصلة في الميزانية الحكومية.

٣٤ - وما زالت السيطرة على حدود ليبيريا وإدارتها بفعالية تمثل تحديا أمنيا. وهناك ٣٦ نقطة رسمية فقط من بين الـ ١٧٦ من نقاط الدخول إلى البلد التي حددها مكتب الهجرة والتجنس. وإضافة إلى ذلك يفتقر العاملون في المكتب إلى المعدات الملائمة والتدريب والهيكل الأساسية اللازمة لأداء واجباتهم. ولضمان توجيه وتدريب ضباط المكتب لنشرهم على الحدود، سوف يزيد عدد ضباط الهجرة التابعين للأمم المتحدة ضمن القوام الشامل لشرطة الأمم المتحدة. وحتى الآن يعتمد تطوير قدرة المكتب على دعم المانحين الذي لم يتحقق حتى الآن. وفي ضوء تاريخ النزاع الذي شهدته هذه المنطقة دون الإقليمية في الماضي، بما فيها ليبيريا، يظل من الأهمية تطوير قدرة المكتب لكي يسيطر على حركة الأشخاص عبر الحدود الدولية لليبيريا. وفي الوقت الحاضر، يساعد وجود قوات البعثة على طول الحدود في ردع الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود.

باء - دعم المؤسسات القضائية والقانونية والإصلاحية

٣٥ - يتعين المضي قدما في إصلاح وتعزيز المؤسسات القضائية والإصلاحية بالتوازي مع إصلاح الشرطة من أجل بناء مجتمع قائم على أساس سيادة القانون. بالرغم من إحراز تقدم

في هذا الشأن، ما زالت إقامة العدل في أرجاء البلد تواجه تحديات خطيرة، ومنها الافتقار إلى التمويل الكافي، ونقص الموظفين القضائيين المؤهلين، والافتقار إلى البنى الأساسية بما في ذلك المحاكم والسجون، فضلا عن لوائحها الداخلية المتخلفة، ونقص عدد الموظفين المؤهلين في المجالين القضائي والقانوني، وسوء إدارة القضايا، وانخفاض المرتبات والفساد. ونتيجة لأوجه القصور هذه، فما زال الكثيرين من الليبريين قليلي الثقة في نظام العدالة.

٣٦ - وتُبذل حاليا جهود لمعالجة بعض المسائل المتصلة ببناء القدرات. وفي هذا الصدد، أُفتُتح في ١٧ حزيران/يونيه معهد قضائي لتقديم تدريب مستدام للموظفين القضائيين. وأعدت البعثة دليلا إرشاديا للمنصة لقضاة المحاكم الجزئية وتعمل حاليا بالتعاون مع الحكومة على إصدار دليل للدعاء بوصفه كتيباً مرجعياً للمدعين. وتنتظر الحكومة حاليا، بدعم من البعثة، في وضع برنامج للمساعدة شبه القانونية لسد الثغرات في نظام الدفاع العام. وتم مؤخرا اعتماد مشروعين للمسار السريع لمولين من صندوق بناء السلام للتوعية بسيادة القانون في جنوب شرق ليبريا. وفي الوقت نفسه، تستكمل السلطة التنفيذية حاليا مشروع القانون الذي يقضي بإنشاء لجنة إصلاح القوانين قبل تقديمه إلى الهيئة التشريعية.

٣٧ - وفيما يتعلق بنظام الإصلاحات، دُرِّبَت البعثة، بدعم من المانحين، ١٤٣ من موظفي الإصلاحات منذ عام ٢٠٠٥. وإضافة إلى ذلك، يجري حاليا تدريب ٦٦ من موظفي الإصلاحات تدريبا عمليا في الإصلاحات، بعد أن أتموا مؤخرا تدريبهم الأساسي في أكاديمية الشرطة. بيد أن هذه الأعداد ليست كافية لتشغيل جميع الإصلاحات في البلد بل لقد توقّف تعيين وتدريب موظفي إصلاح جدد بسبب الافتقار إلى التمويل. وبالرغم من توقيع حكومت ليبريا وغانا على مذكرة تفاهم لتدريب عدد من موظفي الإصلاحات الليبريين في غانا، فلن يكون ذلك كافيا. فضلا عن ذلك، فإن معظم الإصلاحات في حالة يرثى لها وتحتاج إلى المزيد من التحسينات لكي تستوفي الحد الأدنى من المعايير المقبولة.

٣٨ - ونتيجة لضعف نظام العدالة الجنائية، ما زالت مرافق الإصلاح في معظمها، بما في ذلك سجن منروفيا المركزي، مكتظة بالتزلاء بالرغم من فتح جناح جديد للنساء في ذلك المرفق وإعادة افتتاح القصر الوطني للإصلاحات في زودرو، بمقاطعة غراندغيدو. ويؤمل من إحياء لجنة إدارة ملفات القضايا مؤخرا، وهي اللجنة التي تستعرض أداء السجون، أن تساعد في خفض التكسب بالسجون. وتم مؤخرا بدعم من المانحين إنشاء اثني عشرة زنزانة في غبارنغا، بمقاطعة بونغ، وجناح آخر يضم ١٢ زنزانة في تومبانورغ، بمقاطعة بومي. وبسبب الحاجة الماسة إلى الموظفين وسوء ظروف العمل في مرافق الإصلاح، غالبا ما تحدث

اعتصامات واضطرابات. وفي ضوء هذه التحديات، من الضروري أن يزيد عدد مستشاري الإصلاحات ضمن القوام الشامل لشرطة الأمم المتحدة.

٣٩ - وثمة تحد كبير آخر يواجه التقدم في مجال سيادة القانون ويتمثل في عدم وجود خطة استراتيجية متجانسة تتفق عليها كل الأطراف المعنية لتعزيز هذا القطاع، مما أدى إلى إعاقة التنسيق بين الشركاء الرئيسيين في قطاع سيادة القانون الذي لا غنى عنه لأداء نظام العدالة على نحو فعال. وثمة آلية مقترحة حالياً لعقد لقاء بشأن سيادة القانون في إطار معتكف وطني يجمع بين فرعي الحكومة التنفيذي والقضائي لوضع خطة وطنية لتحسين التعاون والتنسيق الضروريين. والأمل معقود على أن يتحقق ذلك في القريب العاجل، لأن من المرجح لاستراتيجية وطنية أن تيسر دعماً معزواً من جانب المانحين.

جيم - تعزيز حقوق الإنسان

٤٠ - بالرغم من استمرار تحسن حالة حقوق الإنسان في البلد، ما زال ضعف مؤسسات سيادة القانون يعوق حماية حقوق الإنسان. وإلى جانب مشكلة نقص الموظفين المؤهلين، هناك تقارير متكررة عن موظفي المحاكم الذين يواصلون تطبيق القواعد والإجراءات بطريقة متضاربة، ودون مراعاة الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان، بل ويتورطون في ممارسات فاسدة. ولا يزال احتجاز المشتبه بهم لفترات طويلة قبل محاكمتهم أمراً ملحوظاً في سائر أنحاء البلد. وإضافة إلى ذلك لا تزال المحاكم باستخدام وسائل المعاناة الشديدة سائدة في معظم المناطق، ويرجع ذلك جزئياً إلى عدم وجود محاكم عاملة وشرطة فعالة في المناطق النائية.

٤١ - ولا يزال تنفيذ قانون الاغتصاب المعدل، الصادر في عام ٢٠٠٦ بعيداً عن أن يؤثر بقوة في القضاء على زيادة حالات العنف الجنسي، بما في ذلك اغتصاب النساء والأطفال. ولا تزال المحاكم في قضايا العنف الجنسي تعوقها سلبات نظام العدالة الجنائية وتكرار رفض القضايا بسبب التسويات التي تُجرى خارج المحكمة بين أسر الضحايا ومرتكبي الجريمة. ومن الأمور الشائعة أيضاً أن تُيسر أجهزة الدولة تلك التسويات المتفاوض عليها حيث تتيح سبلاً لكي يحصل الوكلاء على مزايا مالية خاصة.

٤٢ - ولقد استكملت لجنة الحقيقة والمصالحة جلساتها العلنية التي عقدتها في الـ ١٥ مقاطعة وبدأت جلساتها المواضيعية في تموز/يوليه. وكانت اللجنة قد طلبت في السابق تمديد ولايتها لفترة ثلاثة أشهر، ولكنها طلبت في ١٥ تموز/يوليه من الهيئة التشريعية مدة تسعة أشهر حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ولم تزاوّل اللجنة الوطنية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان أعمالها حتى الآن بسبب استمرار التأخر في تعيين المفوضين. وفي ٣ حزيران/يونيه، قدمت رئيسة الجمهورية إلى السلطة التشريعية تعديلات على بعض أحكام قانون إنشاء اللجنة كي يتسنى

تحقيق التوافق بين شتى القوانين المتصلة بهذا القانون والداعمة له. ولم تُوضع حتى الآن خطة عمل وطنية لحقوق الإنسان رغم أن فات أوانها بمدة طويلة.

دال - ترسيخ سلطة الدولة

٤٣ - تظل استعادة وترسيخ سلطة الدولة سواء على الصعيدين الوطني أو المحلي في جميع أرجاء البلد من الأولويات الأساسية. ومن التطورات الإيجابية اتخاذ عدة مبادرات جارية لبناء القدرات فضلا عن تعمق الشعور بوجود السلطات الإدارية المحلية من خلال عدة طرق ليس أقلها أهمية زيادة عدد ممثلي الوزارات خارج منوفيا على الرغم من أن التأثير العام ما زال محدودا فيما يختص بزيادة الكفاءة. ومع ذلك ما برحت العوامل اللوجستية تعوق العمل، فضلا عن العوامل المتعلقة بضعف الموارد البشرية والقدرات الإدارية. وتواصل أفرقة الدعم القطرية، التي أنشئت لكفالة توفير دعم الأمم المتحدة بشكل متسق وموحد للسلطات المحلية في جميع المقاطعات الخمس عشرة، من أجل تيسير تنفيذ خطط عمل المقاطعات بقيادة مشرفيها.

هاء - الشؤون الجنسانية

٤٤ - أعدت الحكومة، بدعم من فريق الأمم المتحدة المعني بموضوع الشؤون الجنسانية، مشروع تقرير عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وعقد مؤتمر وطني للمرأة بشأن إعداد خطة العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة، علاوة على إعداد الصيغة النهائية للاستراتيجية الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والسياسة الوطنية للشؤون الجنسانية. كما تشمل أولويات البعثة كفالة استمرار إدماج التوجيه المتعلق بالسياسات الجنسانية لعمليات حفظ السلام التي تنفذها إدارة عمليات حفظ السلام والقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨) في جميع مراحل تنفيذ ولاية البعثة.

واو - فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

٤٥ - يستمر تعاون البعثة مع حكومة ليبيريا في مجال تنظيم عمليات التدريب على توعية الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين العاملين في البعثة وفي ليبيريا على وجه العموم. وتواصل البعثة أيضا التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، من خلال مشاركة حية عبر الهاتف في برنامج تبثه إذاعة البعثة.

زاي - الإعلام

٤٦ - يستمر دعم الأنشطة الإعلامية للبعثة لبرامجها ذات الأولوية، وكذلك لبرامج وكالات الأمم المتحدة الأخرى وحكومة ليبيريا والمجتمع المدني، التي تهدف إلى ترسيخ السلام والأمن، وتشجيع المصالحة وتعزيز الانتعاش الوطني. ونظمت البعثة سلسلة من الفعاليات الإعلامية والبرامج الإذاعية بغرض تعزيز المصالحة ودعم أعمال لجنة تقصي الحقائق والمصالحة. وشرعت البعثة في آذار/مارس الماضي، في تنفيذ المرحلة الأولى من حملات مكافحة الاغتصاب على المستوى الوطني، بالتعاون مع وزارتي الشؤون الجنسانية والتنمية والعدل، بغرض التصدي للعدد المتزايد لحالات الاغتصاب في البلد.

حاء - السلوك الشخصي والانضباط

٤٧ - يتواصل تركيز اهتمام البعثة على إعداد استراتيجيات لمنع جميع أنماط إساءة السلوك من جانب موظفي الأمم المتحدة، وتحديدتها والإبلاغ عنها ومعالجتها بصورة فعالة. وتركز البعثة أيضا على إعداد استراتيجيات تكفل تنفيذ سياسة الأمين العام المتعلقة بعدم التسامح إطلاقا مع الاستغلال والاعتداء الجنسيين، من خلال التدريب وتعزيز الوعي وتوجيه الانتباه إلى الشواغل المتعلقة برفاه جميع فئات موظفي الأمم المتحدة. وجرى الإبلاغ، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عن ست حالات من "الفئة ١" (سوء السلوك الجسيم)، من بينها ٣ حالات للاستغلال والاعتداء الجنسيين يجري التحقيق فيها حاليا، بالإضافة إلى الإبلاغ عن حالات من "الفئة ٢" (إساءة السلوك الطفيف) بلغ عددها ٤٧ حالة.

طاء - أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة

٤٨ - ظل موظفو البعثة يتعرضون لمخاطر تتعلق بالأمن والسلامة. وتتصل الشواغل المتعلقة بالسلامة بالجرائم، لا سيما النهب المسلح، الذي كثيرا ما يتعرض له موظفو الأمم المتحدة من الفئتين الوطنية والدولية معا. وتشمل المخاطر الأخرى أعمال العنف والعدالة الغوغائية التي تحدث دون سابق إنذار، وقد يجد موظفو الأمم المتحدة أنفسهم وسطها بالمصادفة. ويشكل سوء حالة البنية التحتية والخدمات الأساسية، بما في ذلك الخدمات الصحية، عوامل مخاطرة أيضا. كما تشمل المسائل الأمنية حوادث المرور، التي قد تؤدي أحيانا إلى وفيات أو إصابات بين الموظفين والمواطنين الليبريين. وقد توفي بسبب المرض أو حوادث المركبات أو الغرق، خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس، موظف وطني واحد من موظفي البعثة، واثنتان من المتعاقدين الأفراد التابعين لها، وأربعة من الأفراد العسكريين وثلاثة من أفراد الشرطة وموظف دولي مدني واحد.

رابعاً - الجوانب المالية

٤٩ - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٦٣/٦٢ المؤرخ ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، مبلغ ٦٠٣,٨ ملايين دولار، بواقع ٥٠,٣ مليون دولار في الشهر، لتغطية نفقات البعثة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فإن تكلفة تغطية نفقاتها ستظل في حدود المبالغ التي أقرتها الجمعية العامة.

٥٠ - وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بلغت الأنصبة المقررة غير المسددة إلى الحساب الخاص للبعثة ٦٧,٥ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة المستحقة الدفع لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ ٦٧١,٤ مليون دولار. وسددت التكاليف للحكومات المساهمة بقوات وبقوات شرطة عن الفترة حتى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٨. وفي ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، بلغ مجموع المبالغ المستحقة للمساهمين بقوات ووحدات الشرطة المشكلة ١٣,٧ مليون دولار.

خامساً - انتشار البعثة

العنصر العسكري

٥١ - وافق مجلس الأمن، بموجب قراره ١٧٧٧ (٢٠٠٧) على التوصية التي تقدمت بها بشأن تقليص العنصر العسكري للبعثة بمقدار ٤٥٠ فرداً، خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وعليه، أعيدت إلى الوطن ثلاث كُتائب وثلاث سرايا مشاة، حيث تبقى قوام يبلغ ٧٢٨ ١١ فرداً في البعثة. والبعثة الآن في فترة تعليق واستعراض للأنشطة تمهيداً لبدء المرحلة الثانية من التخفيض التدريجي.

٥٢ - وتواصل البعثة توفير الخدمات الأمنية للمحكمة الخاصة لسيراليون. وفي ضوء التوقع إنهاء عمل الممثل التنفيذي للأمين العام لدى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، بنهاية أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، فإن البعثة تخطط لتوفير الدعم الإداري واللوجستي لعمليات قوة الحراسة العسكرية المنغولية التابعة لها الملحق بالمحكمة الخاصة.

عنصر الشرطة

٥٣ - بدأ عنصر الشرطة التابع للبعثة، في نيسان/أبريل، المرحلة ١ من تخفيضه التدريجي، امتثالاً للقرار ١٧٧٧ (٢٠٠٧)، ويشمل ذلك خفض عدد مستشاري الشرطة بواقع ١٠٥ مستشارين. وفي ١ آب/أغسطس، بلغ قوام قوة الشرطة ١٠٩٢ فرداً، بمن فيهم

٤٦٤ مستشارا للشرطة، وخمسة من ضباط المحجرة، و ٦٠٤ من أفراد تشكيلات وحدات الشرطة، علاوة على ١٩ من ضباط الإصلاحات.

النقاط المرجعية للتخفيض التدريجي

٥٤ - قد أشرت، في تقرير المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/2007/479)، إلى أن عملية التخفيض سترتبط بنقاط مرجعية أساسية وسياقية محددة، تشمل (أ) إكمال التدريب الأساسي لأفراد الشرطة الوطنية الليبرية البالغ عددهم ٣ ٥٠٠ فرد، بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٧؛ (ب) إعداد الصيغة النهائية لإجراءات التشغيل المتعلقة بالشرطة، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ (ج) تشكيل وحدة شرطة للاستجابة في حالات الطوارئ قوامها ٥٠٠ فرد، بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٩؛ (د) تزويد أفراد الشرطة بالمعدات ونشرهم في المقاطعات، علاوة على إنشاء بنية أساسية للشرطة، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠؛ (هـ) إعداد الصيغة النهائية للاستراتيجية الأمنية الوطنية وبنيتها الهيكلية وتنفيذها على نطاق جميع المقاطعات، بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨؛ و (ز) تدريب وبدء تشغيل الكتيبتين الأولى والثانية للقوات المسلحة الليبرية، بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ على التوالي. وتشمل النقاط المرجعية السياقية المحددة في ذلك التقرير استعادة سلطة القانون وتعزيز قدرة الجهاز الإداري للدولة وتدعيم سلطتها في جميع المقاطعات، بالإضافة إلى إجراء الانتخابات في سيراليون في عام ٢٠٠٧، وفي غينيا وكوت ديفوار في عام ٢٠٠٨.

٥٥ - وحسب ما أوجز في فروع سابقة من هذا التقرير، فقد اتسم بالبطء التقدم المحرز تجاه استيفاء بعض المؤشرات المتعلقة بهذه النقاط المرجعية، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز قدرة قطاع العدل، وزيادة القدرة العملية لقوات الشرطة الوطنية الليبرية ووحدة الاستجابة في حالات الطوارئ، وتنفيذ الاستراتيجية الأمنية الوطنية، وبناء قدرة المؤسسات الوطنية. وستواصل البعثة رصد التقدم المحرز تجاه تحقيق هذه النقاط المرجعية خلال فترة الإبلاغ المقبلة.

سادسا - التوصيات

٥٦ - تضمنت خطة التخفيض التدريجي المقترح في تقرير المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ إطاراً زمنياً للتنفيذ قوامه ثلاث سنوات، بما في ذلك فترات لتعليق الأنشطة واستعراضها بغرض تقييم الحالة الأمنية والنقاط المرجعية الأساسية، علاوة على التكيف مع وتيرة وعمق التعديلات التي ستشهدتها القوات العسكرية وقوات الشرطة، حسب الاقتضاء. وفي إطار عملية الاستعراض والجرد، أجرت الحكومة الليبرية والبعثة وفريق الأمم المتحدة

القطري تقييماً مشتركاً في المقاطعات الخمس عشرة، خلال الفترة من ١٢ إلى ٢٤ أيار/مايو، لتقدير مستوى التهديدات الأمنية وتقييم قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية على الاستجابة لها. وكان المشاركون الحكوميون ممثلين من وزارتي الشؤون الداخلية والدفاع والأمن الوطني، وقوات الشرطة الليبرية، ووكالة الأمن الوطني، ومكتب الهجرة والتجنس. وسلطت عملية التقييم الأمنية المشتركة الضوء على عدد من التحديات الأساسية التي تؤثر سلباً على تنفيذ ولاية البعثة وتحقيق النقاط المرجعية الأساسية للتخفيض التدريجي.

٥٧ - وأكدت الأفرقة المعنية بإجراء التقييم الأمني المشترك عدم حدوث تغير في مستوى التهديدات الأمنية التي تشهدها معظم المقاطعات، منذ إجراء آخر تقييم وعرضت نتائجه في تقرير المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧. غير أن الحالة الأمنية تدهورت في مقاطعات قليلة. ولم يتم تقييم الحالة الأمنية باعتبارها حالة إيجابية نسبياً إلا في مقاطعات الشمال الغربي. وتنبع التهديدات الرئيسية للسلام والاستقرار بشكل عام من المسائل المتعلقة بحفظ القانون والنظام العام. وتشمل عوامل التهديد المشتركة التي حُددت في هذا الصدد ضعف القوة العملياتية لمؤسسات الأمن وسيادة القانون، وفقدان الثقة العامة في تلك المؤسسات نتيجة لذلك. وتمثل عوامل أخرى في التنافس على الموارد الطبيعية، بما في ذلك الانتشار الواسع النطاق للاستغلال غير المشروع لتلك الموارد، علاوة على احتمالات زعزعة الاستقرار الإقليمي والأمن الغذائي الذي يعتبر عنصراً جديداً. وعليه لم يوص أي من الأفرقة المعنية بالتقييم بالانسحاب الكامل للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين للبعثة من مواقعهم الحالية.

٥٨ - وعلى أساس الاستنتاجات التي توصل إليها التقييم الأمني المشترك، ومع مراعاة التقدم المحرز تجاه تحقيق النقاط المرجعية الأساسية، عمدت البعثة إلى إجراء استعراض تفصيلي للمرحلة الثانية لخطط التخفيض التدريجي للقوات العسكرية وقوات الشرطة التابعة للبعثة، بالاشتراك مع بعثة للتقييم التقني تقودها إدارة عمليات حفظ السلام، وتتألف من ممثلين لمكتب العمليات، ومكتب الشؤون العسكرية، وشعبة شؤون الشرطة، والقسم الاستشاري للقانون الجنائي والشؤون القضائية التابع لمكتب سيادة القانون والمؤسسات الأمنية، وإدارة الدعم الميداني، وإدارة شؤون السلامة والأمن.

العنصر العسكري

٥٩ - بعد المشاورات التي جرت بين بعثة الأمم في ليبيريا وبعثة التقييم التقني بقيادة إدارة عمليات حفظ السلام، أوصي بأن تشمل المرحلة الثانية من تخفيض قوام العنصر العسكري، التي تمتد من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ على أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، إعادة ٤٦٠ فرداً عسكرياً آخر إلى وطنهم، ويتضمن ذلك ٨٥٠ جندياً (كتيبة واحدة)، و ٤٠ ضابطاً أركاناً،

و ٨٢ مراقبا عسكريا، ومقر قيادة القطاع ٢ (٢٣٠ موظفا) ومقر قيادة القطاع ٤ (٦٨ موظفا)، و ١٩٠ من أفراد الشرطة العسكرية، والوحدات الهندسية العسكرية والوحدات الإدارية العسكرية. وسوف تؤدي عمليات الإعادة إلى الوطن هذه إلى تخفيض حجم القوات في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى ٢٣١ ١٠ فردا بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ومن المقترح خفض عدد القطاعات الأربعة الحالية إلى قطاعين.

٦٠ - وبالرغم من أن التخفيض الموصى به في القوات يزيد على العدد الذي اقترحه للمرحلة الثانية في تقرير المؤرخ ٨ آب/أغسطس ٢٠٠٧ فأنا على ثقة بأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ستتمكن من الاستمرار في الاضطلاع بولايتها للحفاظ على بيئة مستقرة وأمنة، وتوفير المظلة الأمنية الضرورية في جميع أنحاء البلاد لتمكين الحكومة من مواصلة برنامجها للإصلاح وإعادة الهيكلة. وسوف تكفل الخطة المقترحة استمرار تواجد البعثة في جميع المقاطعات والمدن الكبرى والمواقع الاستراتيجية (الموانئ والمطارات وغيرها)، التي تغطيها قوات البعثة في الوقت الراهن، ولو أن هذا الوجود سيكون بأعداد أقل في بعض المناطق التي أشار التقييم إلى أنها غير خطرة نسبيا.

٦١ - وتراعي الخطة المسؤوليات الأمنية للبعثة على طول الحدود. ولدى البعثة خطط طوارئ لتدبر العواقب التي يحتمل أن تنجم عن أي تطورات خارجية، فضلا عن التزاماتها بمقتضى القرار ١٦٠٩ (٢٠٠٥) لتعزيز بعثة منظمة الأمم المتحدة في كوت ديفوار عند الضرورة. وستواصل البعثة أيضا توفير الأمن للمحكمة الخاصة لسيراليون.

٦٢ - وخلال المرحلة ٣، المقرر أن تمتد من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تتضمن الخطة الأولية للبعثة، التي ستخضع للاستعراض من جانب بعثة تقييم تقني، تخفيض ٢ ١٠٠ جندي آخر. وبذلك يصبح قوام البعثة ١٣١ ٨ فردا بنهاية المرحلة ٣ في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

عنصر الشرطة

٦٣ - وافق مجلس الأمن، في قراره ١٧٧٧ (٢٠٠٧) على توصيتي بإجراء خفض تدريجي لعنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. بما يعادل ٤٩٨ من مستشاري الشرطة بين نيسان/أبريل ٢٠٠٨ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وكانت خطة التخفيض ترمي إلى أن يركز عنصر الشرطة باستمرار على إسداء المشورة الاستراتيجية وتقديم الخبرة في مجالات متخصصة إلى الشرطة الوطنية، وأن يقتصر الدعم التشغيلي على أنشطة الشرطة العادية للشرطة الوطنية (مثل الدوريات الليلية وغيرها). وكان من المفترض أن تكون قدرة الشرطة

الوطنية قد تم تعزيزها، بما في ذلك ما يتم داخل وحدات دعم الشرطة التابعة لها، وأن يكون إنشاء وحدة للاستجابة للطوارئ قد أحرز تقدماً طيباً. ولكن هذه الافتراضات لم تتحقق.

٦٤ - وبالتالي، لم يكن ممكناً تقليل المهام التي تقوم بها تشكيلات وحدات الشرطة التابعة للبعثة في منطقة منروفيا، ونقل هذه الوحدات إلى "البؤر الساخنة" الرئيسية الأخرى في البلد، مثل لوفاف، وسينو، زويدرو، وهاربر. وفي الوقت الراهن، ونظراً لسوء حالة شبكة الاتصالات والطرق، يجري نشر وحدات الشرطة المشكّلة التابعة للبعثة لفترات ممتدة بعيداً عن قواعدها، وذلك للاستجابة للحوادث الأمنية العاجلة في تلك المناطق. ويؤثر ذلك على تماسك الوحدات ويمكن أن يقوّض فاعليتها التشغيلية.

٦٥ - كما أن عدم القدرة على تحقيق الافتراضات الأساسية يعني أن الحاجة ستدعو إلى المزيد من الدعم. بمستشاري الشرطة التابعين للأمم المتحدة خلال فترة الولاية المقبلة بالمقارنة مع ما كان مقرراً منذ سنة مضت عندما اعتمد مجلس الأمن الخطة الأصلية لتخفيض عدد أفراد الشرطة. ويلزم تقديم دعم إضافي لتوفير المشورة الاستراتيجية الضرورية، والتدريب، والرصد وبناء القدرة المؤسسية في مجالات الشرطة التخصصية للشرطة الوطنية الليبيرية. وعلاوة على ذلك، ستحتاج الشرطة الوطنية إلى الدعم من شرطة الأمم المتحدة للاضطلاع بأنشطة الشرطة العادية، ويشمل ذلك القيام بدوريات مشتركة.

٦٦ - وفي ضوء هذه التطورات، والتحديات المتزايدة المتعلقة بحفظ القانون والنظام في البلد بأكمله، أقترح زيادة عدد وحدات الشرطة المشكّلة من خمس وحدات إلى سبع وحدات (من ٦٠٥ إلى ٨٤٥ فرداً)، اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨. وإضافة إلى ذلك، أوصي بعدم إجراء تخفيضات في عنصر مستشاري الشرطة خلال الفترة من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وانوي أيضاً إجراء تعديلات داخلية في قوة شرطة الأمم المتحدة لتضم ثمانية ضباط إضافيين للإصلاحات. وبذلك سيبلغ قوام عنصر الشرطة ٣٧٥ ١ فرداً (٩٤٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، و ٣٢ ضابطاً للإصلاحات، و ٤٩٨ مستشاراً للشرطة).

٦٧ - وبالنسبة للفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، تشمل الخطة الأولية للبعثة، التي ستخضع للاستعراض من جانب بعثة تقييم تقني، إجراء تخفيض في قوة مستشاري الشرطة التابعين للأمم المتحدة بما يعادل ١٣٢ فرداً. وبذلك ستصبح قوة الشرطة في مجموعها ٢٤٣ ١ فرداً (٨٤٥ من أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، و ٣٢ ضابطاً للإصلاحات، و ٣٦٦ مستشاراً) بنهاية فترة التخفيض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

سابعاً - الملاحظات

٦٨ - أحرزت حكومة ليبيريا في السنة الماضية تقدماً مطرداً نحو إنجاز أهدافها في التعمير والإصلاح. ووصلت ليبيريا إلى نقطة القرار في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتحققت بعض التحسينات في تعزيز سلطتها على جميع أنحاء البلاد، وتطوير أجهزة الأمن الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، يسرني أن ألاحظ إنجاز الاستراتيجية الحكومية للحد من الفقر وأنها حظيت بالتأييد القوي في منتدى الحد من الفقر في ليبيريا الذي عقد في برلين. وبالرغم من هذه المنجزات ما زال هذا البلد يواجه تحديات شرسة في مجال التنفيذ بالنسبة لجميع الأركان الأربعة لاستراتيجية الحد من الفقر. وسيكون من المهم تعزيز الاستثمارات في البنية التحتية، ودعم قدرة المؤسسات الوطنية والمحلية، بما في ذلك ما يتم في نطاق قطاعي الأمن وسيادة القانون. وبالرغم من أن الشراء أكدوا مرة أخرى على دعمهم لليبيريا بما يتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مليون دولار في السنة الأولى من الاستراتيجية، فقد ساد اعتراف بأن فجوات تمويلية مهمة ما زالت قائمة. وأود أن أشجع المجتمع الدولي بقوة على العمل في أقرب فرصة لترجمة الكم الهائل من النوايا الحسنة التي تم الإعراب عنها في المنتدى، وفي أقرب فرصة، إلى موارد ملموسة ودعم عملي.

٦٩ - وإن النهج التدريجي لتخفيض بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، الذي يتضمن استمرار الانتشار العسكري للبعثة في جميع أنحاء البلاد، فضلاً عن الزيادة المقترحة من خمس وحدات إلى سبع وحدات للشرطة المشكّلة، والتأخير الموصى به في خفض عدد مستشاري الشرطة، سيكفل باستمرار وجود بيئة أمنية مستقرة. وسيتمكن ذلك الحكومة، مع الدعم المتواصل من جانب الشركاء الدوليين، من مواصلة التقدم بثبات نحو تعزيز السلام، والديمقراطية والانتعاش الاقتصادي.

٧٠ - ويبقى بطء التقدم نحو بلوغ هدي الأمن الأساسي وسيادة القانون مصدراً للقلق البالغ. فما زال هناك الكثير مما يجب القيام به، على وجه الاستعجال، لتعزيز قدرات الشرطة والجيش، وتسهيل وجودهما الفعال في البلد. وبينما أُحرز تقدم في تدريب الشرطة، فإن تحسين البنية الأساسية للشرطة الوطنية، بما في ذلك توفير المركبات ومعدات الاتصالات ومرافق الإقامة، بالإضافة إلى تحسين قدرتها المؤسسية والتشغيلية، يحتاج إلى مزيد من الدعم. ويشمل ذلك أيضاً وحدة الاستجابة للطوارئ. غير أنه من المهم بصفة حاسمة أن يصاحب الدعم المقدم لإصلاحات الشرطة تقدم مماثل في تعزيز نظام العدالة ودعم مكتب الإصلاح وإعادة التأهيل. وأنا أناشد شركاء ليبيريا الدوليين أن يعجلوا بتقديم المساعدة الإضافية في هذه المجالات الرئيسية، وأؤيد، في هذا الخصوص، توصيات حلقة العمل التي عُقدت في أكرا

وركزت على التطوير المؤسسي في الأجل الطويل للشرطة الوطنية الليبرية. وعلاوة على ذلك، أحث الحكومة والشركاء الدوليين على إعداد استراتيجية وطنية لقطاع سيادة القانون في أقرب وقت، بما يوفر إطارا شاملا لجهود الإصلاح.

٧١ - وإن التقدم الذي أحرزته لجنة تقصي الحقائق والمصالحة أمر مشجع، وأود أن أعرب عن التقدير للحكومة وشركائها ممن قدموا المساعدة للجنة حتى الآن. ويحدوني الأمل في أن يستمر هذا الدعم في جميع مراحل تنفيذ ولاية اللجنة، في ضوء أهميتها لعملية المصالحة في البلد.

٧٢ - وما زال الوضع في غينيا الذي يصعب التنبؤ بتطورات مصدره للقلق البالغ أيضا. فليس من المعقول تصور إحلال السلام في ليبيريا في منطقة دون إقليمية غير مستقرة. ولذلك، أشعر بقدر كبير من التفاؤل إزاء التعاون المتنامي بين رؤساء دول وحكومات اتحاد نهر مانو، بما في ذلك كوت ديفوار، للتصدي لمسألة الأمن في المنطقة دون الإقليمية المذكورة. كما يحدوني الأمل في أن تُعقد الانتخابات المقترحة في البلدان المجاورة في ظل أجواء سليمة، وأن تساعد بدرجة أكبر على تعزيز الاستقرار الناشئ في هذه المنطقة دون الإقليمية.

٧٣ - وفي ضوء التحديات المبينة أعلاه، أوصي بتمديد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لفترة ١٢ شهرا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، مع مراعاة التعديلات المقترحة على خطة تخفيض قوام البعثة حسبما جاءت في الفقرتين ٥٩ و ٦٦ من هذا التقرير.

٧٤ - ختاماً، أود أن أثني على شعب وحكومة ليبيريا، وممثلي الخاصة، إلين مارغريته لوي، وجميع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، على التقدم المحرز في هذا البلد خلال فترة التقرير. وأود أن أتوجه بالشكر إلى جميع البلدان التي ساهمت بالقوات وأفراد الشرطة، وإلى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، وفريق الاتصال الدولي المعني بحوض نهر مانو، ووكالات الأمم المتحدة، والصناديق والبرامج، والمنظمات الإنسانية، والمناخين المتعددي الأطراف والثنائيين، بالإضافة إلى المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، على ما قدموه من مساهمات ودعم مهمين لعملية تعزيز السلام في ليبيريا.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: القوة العسكرية وقوة الشرطة المدنية
(في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨)

العنصر البلد	قوات عسكرية			قوات شرطة
	مراقبون عسكريون	ضباط أركان	جنود	شرطة مدنية
الأرجنتين				٦
الإتحاد الروسي	٦			٧
إثيوبيا	١٨	٨	١ ٧٧٩	١ ٨٠٥
الأردن	٧	٨	١١٥	١٣٩
إكوادور	٣	١		٤
ألمانيا				٥
إندونيسيا	٣			٣
أوروغواي				٤
أوغندا				١٧
أوكرانيا	٣	٢	٣٠٠	٣٠٥
أيسلندا				٢
باراغواي	٣	١		٤
باكستان	١١	١٣	٣ ٣٩٠	٣ ٤١٤
البرازيل		٣		٣
بلغاريا	٢			٢
بنغلاديش	١٨	١١	٢ ٣٨١	٢ ٤١٠
بنن	٣	١		٤
البوسنة والهرسك				١١
بولندا	٢			٢
بوليفيا	١	١		٢
بيرو	٢	٢		٤
تركيا				٢٩
توغو	٢	١		٣
جامايكا				٣
الجيل الأسود	٢			٢
الجمهورية التشيكية	٣			٣
جمهورية كوريا	١	١		٢
جمهورية مقدونيا				٢
الدانمرك	٢			٢
رواندا				٥
رومانيا	٣			٣
زامبيا	٣			٣
زمبابوي	٢			٢

البلد	العنصر	قوات عسكرية			قوات شرطة
		مراقبون عسكريون	ضباط أركان	جنود	شرطة مدنية
ساموا	صفر				صفر
سري لانكا	١٠				١٠
السلفادور	٤	٣		٣	٤
السنغال	٣	٤	٩٢	٩٩	صفر
السويد	١٧				١٧
صربيا	٦			٦	٦
الصين	٤	٨	٥٥٨	٥٧٠	١٠
غامبيا	٢			٢	٢٠
غانا	١٠	٩	٧٠٠	٧١٩	٤٠
فرنسا	صفر	١		١	صفر
الفلبين	٣	٥	١٦٣	١٧١	٣١
فنلندا	صفر	٢		٢	صفر
فيجي	٣٠				٣٠
قيرغيزستان	٤			٤	٣
كرواتيا	صفر	٤		٤	صفر
كينيا	٣	٢		٥	١٣
مالي	٤			٤	صفر
ماليزيا	١٠			١٠	صفر
مصر	٨			٨	١
ملاوي	٩				٩
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية		٣		٣	صفر
منغوليا	٤		٢٤٦	٢٥٠	صفر
مولدوفا	٣			٣	صفر
ناميبيا	٢	٥		٧	٥
النرويج	١٠				١٠
نيبال	٤	٣	٤٠	٤٧	٢٥٩
النيجر	٣			٣	صفر
نيجيريا	١٥	١٧	١٦٤٥	١٦٧٧	١٥٦
الهند	١٢٥				١٢٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٧	٥		١٢	١٥
اليمن	٦				٦
المجموع	١٩٤	١٢٥	١١٤٠٩	١١٧٢٨	١٠٩٢

